



البيان الختامي

للمؤتمر الرابع للجمعية الاقتصادية العمانية

(فرص وتحديات التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون في ظل التكامل الخليجي)

نظمت الجمعية الاقتصادية العمانية مؤتمرها الرابع الذي عُقد بقاعة المؤتمرات بجامع السلطان قابوس الأكبر في مسقط - سلطنة عمان، تحت رعاية معالي الدكتور يحيى بن محفوظ المنذري- الموقر - رئيس مجلس الدولة يوما الاحد و الاثنين ١٣ - ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - الموافق ١٩-٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م تحت عنوان **"فرص وتحديات التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون في ظل التكامل الخليجي"** و يهدف المؤتمر إلى :-

١. دراسة انعكاس الأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصاديات دول المجلس وتقديم أفكار حول كيفية التعامل مع هذه الأزمة والحد من آثارها.
٢. مناقشة التحديات التي تواجه التكامل الخليجي وطرح أفكار تعالج هذه التحديات من منظور خليجي.
٣. دراسة تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في دول المجلس وتقديم البدائل المتاحة.
٤. البحث في التحولات التي طرأت على أسواق العمل الخليجية وانعكاس ذلك على فرص العمل.
٥. دراسة التحديات الديموغرافية في دول المجلس وربط تلك التحولات بمتطلبات التنمية في دول المجلس خاصة في مجالي الصحة والإسكان.

و شارك في المؤتمر ممثلين من عدة مؤسسات دولية وإقليمية ومحلية مثلت في مجملها رؤاهم الشخصية وقدموا أوراق عمل حول محاور المؤتمر المختلفة ، ومن هذه المؤسسات: البنك الدولي، وصندوق النقد العربي، و الأمانة العامة لدول مجلس التعاون و رؤساء وأعضاء من "الجمعية الاقتصادية الخليجية"، و"جمعية التجاربيين والاقتصاديين الإماراتية" و"جمعية الاقتصاديين البحرينية" و"جمعية الاقتصاد السعودية" و"الجمعية الاقتصادية الكويتية" وكذلك العديد من الشخصيات البرلمانية والاقتصادية والأكاديميين من مركز البحرين للدراسات والبحوث وجامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وهيئة تنظيم سوق العمل بالبحرين بالإضافة إلى وزارة الاقتصاد والوطني ومكتب مستشار جلالة السلطان لشؤون التخطيط الاقتصادي بالسلطنة ، كما شارك عدد من المهتمين بالحضور وإثراء النقاش خلال فترة انعقاد المؤتمر.

بدأت أعمال المؤتمر بكلمة الشيخ محمد بن عبدالله بن حمد الحارثي رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية العمانية الذي رحب بضيوف المؤتمر الرابع للجمعية و من ثم تحدث عن ظروف نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١ كتجمع إقليمي للدول العربية المطلة على الخليج العربي و المعوقات التي واجهت عمليات التكامل الاقتصادي منذ إقامة



منطقة تجارة حرة والتحديات التي تواجه الاتحاد الجمركي. كما تناول وضع العملة الموحدة بعد انسحاب السلطنة و دولة الامارات العربية، و اوضح الشيخ ان الوضع الذي آلت اليه دول المجلس ينسجم والتحذيرات التي سبق ان اطلقها بعض المفكرين الخليجيين منذ زمن بعيد والتي صنفت "نمط التنمية السائد في أقطار مجلس التعاون بـ "التنمية النفطية".

وعقب ذلك تحدث رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الخليجية الدكتور أحمد اليوشع عن الجهود المشتركة بين أعضاء الجمعيات الاقتصادية بمجلس التعاون لدول الخليج العربي والتي أثمرت بتأسيس الجمعية الاقتصادية الخليجية عام ٢٠٠٧م وذلك بهدف توثيق التعاون المشترك بين الجمعيات الاقتصادية المحلية وتطوير المستوى المهني والبحثي للمساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية الخليجية وذلك من خلال إقامة الفعاليات المختلفة كالمؤتمرات والمحاضرات ونشر الأبحاث والدراسات الاقتصادية.

بعد ذلك قدم معالي الدكتور علي فخرو الكلمة الرئيسية للمؤتمر بعنوان أهم معوقات التنمية في دول المجلس والتي لخصها بست معوقات أساسية وهي: أهمية عامل الوقت بالنسبة لاستثمارات وإدارة الثروة النفطية الناضبة، ونمط الاقتصاد المبني على الاقتصاد الاستهلاكي و التركيز الكثيف على ممارسة المغامرة الخطرة، والفشل المفجع في تهيئة دول الخليج العربي للولوج إلى عالم اقتصاد المعرفة، وإشكالية التصرف بالأرض، وإشكالية التركيبة السكانية، وأخيرا الإشكالية السياسية والتي تتعلق بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والشفافية والحكم الصالح.

ثم بدأت جلسات المؤتمر بالجلسة الأولى برئاسة الدكتور أحمد اليوشع بعنوان "الازمة الاقتصادية العالمية و مستقبل الاقتصاد الخليجي"، وتناولت هذه الجلسة محاضرتين، حيث قدم الدكتور جاسم المناعي في المحاضرة الأولى ورقة عمل بعنوان "الازمة الاقتصادية العالمية و مستقبل الاقتصاد في دول المجلس" تناول فيها خلفية الأزمة المالية العالمية وأهم أسبابها التي تلخصت بالإعتماد الكبير على قوى السوق والتحرر الاقتصادي، وضعف الرقابة على آليات الاستثمار والتساهل والتفريط بإدارة مخاطر الائتمان والخلط بين النشاطات المصرفية التقليدية والاستثمارية وإهمال البنوك المركزية لمسألة التدخل بأسعار الأصول بالإضافة إلى إنفلات الرقابة على الائتمان المصرفي. كما تناول أهم تداعيات الأزمة التي أثبتت فشل حرية السوق في علاج الإختلالات الاقتصادية، كما أدت الأزمة إلى ضعف قدرة البنوك على استعادة وضعها المالي وقدرتها على توفير التمويل اللازم للمشاريع الاقتصادية بالإضافة إلى تداعيات أخرى، منوها إلى أن تعافي الاقتصاد العالمي مازال هشاً. واختتم الورقة بعدد من التوصيات التي من شأنها تعزيز وتقوية الأوضاع الاقتصادية في دول المجلس.

واعقب ذلك ورقة الدكتور علي توفيق الصادق بعنوان "الأزمة الاقتصادية العالمية ومستقبل الصناعة المصرفية في دول المجلس". واختتمت الجلسة الأولى بنقاش مفتوح تناول أطراف الحديث ما بين المحاضرين والحضور.



وأما الجلسة الثانية التي كانت بعنوان "أفاق وتحديات التكامل الخليجي" فقد ترأسها الدكتور عبد الرحمن السلطان وتناولت الجلسة ورقتي عمل، الورقة الأولى قدمها الدكتور عبد العزيز العويشق بعنوان " السوق الخليجية المشتركة ومستقبل الاقتصاد الخليجي"، بينما قدم الورقة الثانية الدكتور رامت محمود العسار تحت عنوان " البنية التحتية الخليجية المشتركة والتكامل الاقتصادي الخليجي". وانتهت هذه الجلسة بنقاش مفتوح.

وانتهت أعمال اليوم الأول بالجلسة الثالثة التي ترأسها الدكتور ناصر القعود بعنوان "تنويع الاقتصاد الخليجي"، حيث تناولت الجلسة ثلاثة أوراق عمل؛ الأولى بدأها الدكتور سعيد الصقري بعنوان "مصادر النمو والانتاج الكلي في الاقتصاد الخليجي"، وبعقب بعد ذلك ورقة الدكتور مهدي آل سلطان بعنوان " الزراعة في الخليج وتكنولوجيا الزراعة الحديثة"، وأختتمت الجلسة بالورقة الثالثة عرضها الدكتور إبراهيم عبد القادر تحت عنوان "الثروة السمكية: خيار تنموي خليجي"، وانتهت جلسات اليوم الأول بنقاش مفتوح.

في اليوم الثاني بدأت أعمال المؤتمر بالجلسة الرابعة بعنوان "تحديات اسواق العمل الخليجية" و ترأس الجلسة الدكتور عيسى سبيل البلوشي تضمنت هذه الجلسة ورقتي عمل؛ قدم الورقة الأولى الأستاذ محمد إبراهيم ديتو بعنوان "تطوير مساهمة الشباب في أسواق العمل الخليجية: تحت شعار أهمية إصلاح التعليم"، بينما قدم الورقة الثانية الدكتور عبد الرحمن السلطان بعنوان " توظيف الوظائف في دول مجلس التعاون من خلال تدوير رسوم توظيف العمالة الأجنبية الى القطاع الخاص". وكان النقاش آخر أحداث هذه الجلسة.

وانتهت أعمال اليوم الثاني بجلسة حملت عنوان "تحديات النمو السكاني ومتطلبات التنمية" و ترأس الجلسة الدكتور سعيد الصقري وتحدثت خلالها الفاضلة سوسن اللواتي حول موضوع "النمو السكاني والطلب على الخدمات الإسكانية"، ثم انتهت الجلسة بنقاش مفتوح.

وأعقب أوراق العمل تعقيبات واستفسارات من المشاركين شملت العديد من الجوانب المختلفة، وأعرب المجتمعون عن شكرهم وتقديرهم للجهود التي بذلتها الجمعية الاقتصادية العمانية والجمعية الاقتصادية الخليجية لتنظيم هذا المؤتمر وإنجاح أعماله. وفي نهاية المؤتمر تلى رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية العمانية البيان الختامي وتوصيات المؤتمر.

صدر في مسقط

الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢هـ - الموافق ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م